(١)

القطن المصرى

مضار الافراط فى تقييد زراعته

يكاد يكون القطن المصرى فى الوقت الحاضر بلا جدال أرخص أقطان العالم . فقد كانت بالفعل أسعار القطن الصعيدى بالاسكندرية من وقت غير بعيد أقل من أسعار القطن الامريكى فى ليفربول مع احتساب الأولى بالجنيه الاسترلينى وفى أغلب الأحوال لم تصل زيادة الرطل من القطن المصرى عن الأمريكى الى بنس واحد بما فى ذلك مصاريف الشحن وخلافه . و بلغ الفرق فى ٨ ديسمبر ٦٤ر٠ من البنس أى بزيادة فى ثمن المصرى لاتتجاوز ٥ر١٢٪ من الأسعار الحالية المنخفضة للقطن الأمريكى

وهذه الحالة الى حد ما بالطبع صورة من صور الجنون العالمى الذى يكتنفنا فى هذه الأيام . على أن المركز الحالى بالنسبة للقطن المصرى ليس منقطع النظير إذ كانت زيادة أسعار القطن المصرى عن الأمريكى عرضة لتقلبات واسعة المدى جدا . ففى عام ١٩٢٠ — ١٩٢١ أى قبل أن تفصل كنتراتات السكلاريدس عن الصعيدى فى ليفربول بلغت زيادة أسعار المصرى عن الأمريكى (من واقع متوسط أسعار الموسم) فى ليفربول ١٥٤٪ من أسعار الأمريكى بينما نزلت هذه النسبة نفسها الى ١٦٪ فى عام ١٩٢٢ — ١٩٢٣ بل قد حدث أن القطن المصرى كان فى بعض الأوقات أرخص من الأمريكى فى ليفربول وأن السكلاريدس كان أرخص من الصعيدى ! ولا شك أن هذه التقلبات المتناقضة راجعة الى أحوال شاذة ففى حالة الطلب كانت نتيجة لازمة للاستهلاك العظيم من القطن المصرى فى صناعة عجل السيارات وفى حالة العرض كانت بسبب كارثة نقص محصول القطن الأمريكى الناشىء من آفة دودة اللوز

---

(١) بقلم المستر چون ا. طود العالم الاقتصادى المشهور وتعريب حضرة الزميل حسين ثابت الاخصائى الثانى بقسم تربية النباتات

على أن هذه الحالات الشاذة كانت نتيجة لأسباب طبيعية فالموقف الحالى يرجع إلى حد كبير الى ما يمكن تسميته « بالتداخل غير الطبيعى » أى تداخل الحكومة فى الأسواق . والحقيقة الناصعة التى تلفت النظر ان صنفى القطن الامريكى والمصرى اللذين منيا نسبيا بأقل الأسعار القطنية فى الوقت الحاضر هما اللذان تعرضا للتدخل الحكومى

ويمكن الرجوع بالتاريخ فى حالة القطن المصرى الى أوائل موسم ١٩٢٩ — ١٩٣٠ حينما كان سعر الرطل من القطن الأمريكى حسب الكنتراتات حوالى عشرة بنسات والصعيدى أحدعشر بنسا ونصف بنس والسكلاريدس ستة عشرة بنسا. ففى اكتوبر سنة ١٩٢٩ بدأت الحكومة الامريكية تتداخل فى السوق وكان لتداخلها بعض الأثر لغاية يناير ولكن من هذا التاريخ لغاية شهر مارس كانت التأثيرات الناشئة من صدمة الحمى المالى شديدة جدا على القطن فهوت بأسعاره الى الحضيض على أن الحالة تختلف بالنسبة للقطن المصرى اذ كان تداخل الحكومة أبعد أثراً وحافظت أسعار السكلاريدس والصعيدى نسبيا على مستواها طوال المدة الباقية من الموسم

العدول عن الرقابة

وكانت النتيجة أن كافة الأقطان التى تنافس عادة القطن المصرى (وخصوصا الصعيدى منه) مثل البيروفى وتانجويس وأفريقيا الشرقية تابعت الأمريكى فى الهبوط بينما زاد فرق سعر الصعيدى عن الأمريكى وصارت أسعاره أعلى كثيراً من منافسيه . ولما حل شهر اكتوبر سنة ١٩٣٠ كانت الحكومة قد عدلت تقريبا عن سياسة التداخل ورجعت الأمور الى مجراها الطبيعى . ولما كانت أسعار القطن الصعيدى أقل من أسعار التانجويس وأفريقيا الشرقية فقد بقيت الأمور على هذا الحال فى المدة الباقية من الموسم الا فى فترات قصيرة

وفى أغسطس الماضى حينما اهتزت السوق المالية بالصدمة التى كانت متوقعة من جراء المحصول الامريكى العظيم تدهور سعر الرطل من القطن الامريكى الى أقل من

أربع بنسات وتدهورت معه بقية أقطان العالم الا أن عدول انجلترا عن التعامل على قاعدة الذهب كان ذا تأثير مبالغ فيه — فصعدت أسعار القطن الامريكى فى بادىء الأمر الى مستوى أعلى مما يبرره الانخفاض السريع الذى أصاب سعر القطع وتابعتها فى الصعود كافة أسعار الأقطان الأخرى . ولم يتساءل أحد عما اذا كان هنالك أى سبب يبرر ارتفاع الاسعار تبعا لسعر القطن الامريكى مع العلم بأن كلا من مصر والهند بقيت عملتها مرتبطة بالجنيه الاسترلينى بينما انفردت أمريكا دون بقية البلاد التى تزرع القطن بالتمسك بقاعدة الذهب على أن هناك مسألة ذات مغزى وهى أنه منذ ذلك الحين وفى عدة مناسبات حصل تساؤل عما اذا كان فى مصلحة العملة المصرية أن تبقى مرتبطة بالجنيه الاسترلينى . وما من مرة أثير فيها هـذا التساؤل الا وكانت النتيجة تدهور الأسعار فى الاسكندرية

والنتيجة ان مدى الأسعار النسبية لهذه الأقطان المختلفة كان مختلفا اختلافا ظاهرا فى ظروف متباينة خلال الموسمين الأخيرين. ويبين الجدول الآتى (١) هذا الاختلاف باظهار المكانة النسبية لمختلف الأصناف بالمعيار العام والنسب المئوية للقيمة ، ما كان منها أعلى وما كان أقل من الامريكى وذلك بالنسبة لكل صنف من الأصناف وفى تواريخ معينة

وسيظهر من هـذا الجدول أن ترتيب الأصناف فى كل من التواريخ المذكورة يختلف اختلافا عظيما . ولا شك فى ان السكلاريدس دائما فى المقدمة ، ولكن النسبة المئوية لزيادة سعره فوق الامريكى تختلف من ٦٩ الى ٣٩ . أما أقطان التانجويس والصعيد وأفريقيا الشرقية فانها تتنافس فى الحصول على المركز الثانى بعد السكلاريدس مع نصيب مختلف من النجاح . كما ان قطن برنام والقطن الامريكى يتبادلان مركزيهما مرتين وانخفضت كثيرا قيمة الخصم من سعر الامريكى لقطن الاومرا فى هذا الموسم

*جدول (١) — مدى أســـــعار القطن

أسعار ليفربول بالنسبة للقطن الأمريكى ونسب مئوية بالنسبة للأقطان الأخرى

	٢٩/٨/٢	٣٠/٢/٧	٣٠/٨/١	٣٠/١٢/١٩	٣١/٨/٧	٣١/٩/٢٥	٣١/١٢/١٨
سكلاريدس	١٦١	سكلاريدس ١٦٠	١٦٩	سكلاريدس ١٤٨	١٥٣	سكلاريدس ١٥١	سكلاريدس ١٣٩
تانجويس	١١٦	صعيـدى ١١٩	١٢٨	تانجويس ١٢١	١٢٥	تانجويس ١٢٢	تانجويس ١٢٩
صعيـدى	١٠٨	تانجويس ١١٥	١١٣	أفريقيا الشرقية ١٢٠		صعيدى ١١٩	أفريقيا الشرقية ١١٤
أفريقيا الشرقية	١٠٧	أفريقيا الشرقية ١٠٧	١١٠	صعيدى ١١٣	١١٨	أفريقيا الشرقية ١١٧	صعيدى ١١٣
أمريكى	٦٥و١٠	أمريكى ٦٠و٨	٢٢و٧	بيرنام ١٠٣	١٠١	بيرنام ١٠٠	امريكى ٢٠و٥
بيرنام	٩٨	بيرنام ٩٧	٨٩	امريكى ٢٢و٥	٢٩و٤	امريكى ١٩و٥	بيرنام ٩٩
اومرا	٧٥	أومرا ٧٠	٥٦	اومرا ٧١	٧٩	اومرا ٨٠	اومرا ٩٠

* يلاحظ ان الاصناف مذكورة فى هذا الجدول بترتيب تفوق أسعارها فى كل تاريخ والتاريخ الذى لم تذكر تحته الأصناف يدل على أن ترتيبها مثل ترتيبها فى التاريخ السابق له مباشرة

والمسألة كلها عبارة عن درس فى الاستبدال وهو أعظم درس يتلقاه عالم القطن أثناء السنوات العشر الأخيرة عن مقادير القطن الامريكى المتقلبة والأقطان الأخرى . والمسألة التى تلى ذلك هى معرفة كيف أثر عاملا العرض والطلب على القطن المصرى وكيف يمكن أن يؤثرا فيه ازاء تلك التقلبات الخاصة بالقيمة النسبية لتلك الأقطان فى الأسواق .

فاذا نظرنا بادىء الأمر الى المحصول نرى من جدول (ب) أنه منذ عام ١٩٢٤ كان متوسط محصول القطن المصرى حوالى ثمانية قناطير ما عدا محصول عام ١٩٢٧ والظاهر ان محصول ١٩٢٦ كان أكثر من ذلك بكثير . غير أن الأرقام الواردة خاصة بما يمكن أن يسمى المحصول التجارى — أى مقادير القطن التى تصل الى الاسكندرية فى مدة الموسم وفى هذه السنة (١٩٢٦) كانت المقادير التى وصلت الى الاسكندرية تشمل مقادير كبيرة كانت مخزونة داخل البلاد من محصول الموسمين السابقين

وقد أخذت الحكومة المصرية فى السنوات الأربع الأخيرة تجمع الاحصاءات الخاصة بمقادير الأقطان المحلوجة فى كل موسم ويكون من المفيد جداً اذا نشرت فى نهاية كل موسم بيانا من مقادير المحصول بالفعل . فمثلا فيما يختص بموسم ١٩٣٠ — ١٩٣١ يعتقد ان بيان المساحة المنشور يظهر زيادة لاتتفق مع المقادير التى وردت الى الاسكندرية بسبب خزن كمية من القطن المحلوج وغير المحلوج فى داخلية البلاد

ولكن التغيير العظيم الأهمية ينحصر فى المقادير المستهلكة من القطن المصرى فى السنوات الأخيرة . فمتوسط ما يستهلكه العالم عامة من القطن المصرى سنويا ينقص قليلا عن مليون بالة أى ما يقرب من سبعة ملايين ونصف مليون قنطاراً . على أن الأرقام التى نشرها الاتحاد الدولى لجمعيات القطن عن موسم ١٩٢٩ — ١٩٣٠ تبين أن هناك نقصا عظيما وتتابع هذا النقص الى النصف الأول من عام ١٩٣٠ — ١٩٣١ حين لم يزد ما استهلكه العالم عن ٣٩٤٠٠٠ بالة . ومع أن الحالة تحسنت فى النصف الثانى من السنة المذكورة فانها لا تزال أقل من المتوسط ولم يزد الاستهلاك طول العام عن ٨٥٣٠٠٠ بالة

جدول (ب) — كميات الموسم — استهلاك وأثمان القطن المصرى

الموسم	مقدار المخزون عند ابتداء الموسم بالقنطار	المحصول التجارى بالقنطار	مقادير الموسم بالقنطار	القادير المستهلكة (تقدير الاتحاد الدولى) بالقنطار	متوسط الأثمان الفعلية فى ليفربول	
					فولى جودفير ساكل	فولى جودفير صعيدى
١٩٢٠—١٩٢١	٣ر٦١٢ مليون	٥ر٠٣٠ مليون	٨ر٦٤٢ مليون	٣ر٨٥٠ مليون	٣٠ر٢٤	
١٩٢١—١٩٢٢	٤ر٤٨٤ »	٥ر٣٥٨ »	٩ر٨٤٢ »	٥ر٥٠٠ »	١٩ر٧٥	
١٩٢٢—١٩٢٣	٤ر٤٨٥ »	٦ر٧١٣ »	١١ر١٩٨ »	٦ر٧٠٠ »	١٧ر٢٩	
١٩٢٣—١٩٢٤	٣ر٩٩٦ »	٦ر٥٣١ »	١٠ر٥٢٧ »	٧ر٧٠٠ »	٣١ر٥٥	٢٠ر٨٩
١٩٢٤—١٩٢٥	٢ر٣٤٩ »	٧ر٢٧٤ »	٩ر٦٢٣ »	٧ر٣٠٠ »	٢٩ر٨٢	١٩ر٤٤
١٩٢٥—١٩٢٦	٢ر٢٢٢ »	٧ر٩٦٥ »	١٠ر١٨٧ »	٦ر٩٠٠ »	٢٠ر٠٥	١٤ر٤٢
١٩٢٦—١٩٢٧	٣ر٦٥٨ »	٨ر٦٣٥ »	١٢ر٢٩٣ »	٧ر٤٥٠ »	١٥ر٣٩	١١ر٦٠
١٩٢٧—١٩٢٨	٤ر٧١٢ »	٦ر٠٩٧ »	١٠ر٨٠٩ »	٧ر٢٠٠ »	١٩ر٣٩	١٤ر٦٣
١٩٢٨—١٩٢٩	٣ر٥٧٣ »	٨ر٠١٢ »	١١ر٥٨٥ »	٧ر٤٠٠ »	١٨ر١٤	١٢ر١٢
١٩٢٩—١٩٣٠	٤ر٢٤٣ »	٨ر٤٨٥ »	١٢ر٧٢٨ »	٧ر٠٢٨ »	١٤ر٥٢	١٠ر٤٧
١٩٣٠—١٩٣١	٦ر١٣١ »	٧ر٨٩٣ »	١٤ر٠٢٤ »	٦ر٣٩٨ »	٩ر٠٦	٦ر٨٦
١٩٣١—١٩٣٢	٦ر٩٥٩ »	٦ر٣٥٠ »	١٣ر٣٠٩ »	—	—	—

ويرجع السبب فى ذلك لحد ما الى التقييد العام فى الاستهلاك ولكنه كان أيضاً النتيجة المباشرة لأسعار القطن العالية نسبياً بسبب تدخل الحكومة فى السوق . وكانت نتيجة هذا التدخل ان أصبح المخزون من القطن لدى الحكومة يزيد على ثلاثة ملايين قنطار . وهكذا أصبح مقدار المخزون من القطن المصرى الذى كان يضرب الرقم القياسى العالمى في نهاية موسم ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ، مستمراً فى الزيادة خلال موسم ١٩٣٠ — ١٩٣١ . وسيكون مقدار المحصول فى ١٩٣١ أقل ما عرف منذ سنة ١٩٢١ (ماعدا سنة ١٩٢٧) وذلك بسبب انقاص المساحة القطنية فضلا عما منى به المحصول فى النقص النسبى .

ومع كل ذلك فان مقادير القطن المصرى التى سيمد بها العالم فى هذا الموسم (وهى عبارة عن المحصول مضافاً اليه المخزون) ستزيد كثيراً عن ضعف المقدار الذى استهلك فى الموسم الماضى . وهنا يمكن أن يلاحظ ان التشابه دقيق بين مركزى القطن المصرى والأمريكى الذى بلغ تقدير محصوله فى هذا العام ٢٦ مليون باله مقابل احدعشر مليون بالة لم يستهلك العالم فى السنة الماضية

على ان مكانة القطن المصرى من الوجهة الاحصائية قد أدخل عليه تعديل مادى كبير نظراً لأن الحكومة قد استولت على ما يقرب من نصف الكمية المخزونة من العام الماضى وأخذت على نفسها تصريفه فى خلال الست السنوات المقبلة . وقد أبدت نشاطا تحمد عليه فى سبيل استهلاك هذا المخزون خصوصاً فى البلاد التى لم تكن تستهلك عادة كثيراً من القطن المصرى ولكن انخفاض الأسعار نسبياً كان مغريا لها على الشراء كالروسيا والمجر

والحقيقة ان مصر تواجه مركزاً جديدا وقد أعدت نفسها بشجاعة لاتباع السياسة التى تلائم هذا المركز — فى الأزمنة السالفة كانت مصر أعظم البلاد التى تنتج القطن الناعم فى العالم وكان لقطنها أسواق خاصة يباع فيها بأسعار تزيد كثيرا على

أسعار كافة الاقطان العالمية الاخرى ما عدا قطن سى ايلاند وذلك بسبب صفاته ومزاياه الغزلية

ولكن نظراً لوفرة متوسط محصول فدانها فقد استطاعت مصر أن تنتج هذا القطن بنفقات أقل بكثير مما هى عليه فى أشهر البلاد التى تنافس مصر ولا سيما أمريكا التى ازدادت فيها نفقات الانتاج لكل رطل من القطن زيادة سريعة بسبب ما أحدثته دودة اللوز من انقاص محصول الفدان . على أن أرباح مصر من هذه الناحية قد تجمعت وانحصرت فى ارتفاع إيجار الأراضى حتى اذا تغير مركز العالم وهبطت أسعار القطن هبوطاً عظيما وجد الفلاحون أنفسهم فى مركز مستحيل لا يحتمل

ولا يكفى مصر لكى تعالج هذه الحالة الاقتصار على استرداد الأسس القديمة الذى فقدتها بالعمل على رفع مقدار الاستهلاك العالمى من قطنها الى ما يقرب من مليون بالة فى السنة . ولا يستطيع محصول هذا العام على قلته التى خيبت الآمال أن يغير الحقيقة من أن قدرة مصر فى السنوات الأخيرة على انتاج القطن كانت مطردة الزيادة بطريقة ظاهرة وأن التوسع فى زراعة القطن فى مساحات ومناطق جديدة فى أقاصى الصعيد وكذلك استنباط أصناف جديدة تغل أكثر من خمسمائة رطل للفدان كفيلات بأن يجعلها من الميسور جداً انتاج أكثر من تسعة أو عشرة ملايين قنطار سنوياً

إلا أن إيجاد سوق لمثل هذا المحصول العظيم (مع عدم استهلاك الكميات الحالية الكبيرة المخزونة) يتطلب أن تزاد مقطوعية العالم من القطن المصرى فوق حد المليون بالة . وليس هناك غير طريقة واحدة للوصول الى هذا الغرض وهى دفع القطن المصرى الى الأسواق الكبيرة الأخرى التى لم يكن من الضرورى فيما مضى أن يتعامل معها

ويعتبر القطن الصعيدى الآن أكبر جزء من مجموعة قطنية هامة تتوسط فى درجتها بين السكلاريدس والأمريكى العادى . وقد أدى التدهور الخطير الذى لحق باجمالى القطن الأمريكى فى السنوات الأخيرة الى زيادة أهمية هذه المجموعة القطنية وأحلها مركزاً وطيداً بديلا من أحسن أصناف القطن الأمريكى . ومع ذلك فان المركز

قد زاد تعقداً بسبب الضريبة التى فرضتها أمريكا على الأقطان الطويلة التيلة المستوردة مما أدى تقريباً الى منع القطن المصرى من الأسواق الأمريكية التى اقتصرت لدرجة كبيرة على أصنافهم المزروعة فى وادى المسسيبي

ولكن خيبة المحصول الأمريكى — (الذى استرد مركزه هذا العام إذ أن محصول عام ١٩٣١ لم يتحسن تحسناً ظاهراً فى الكمية فحسب ولكنه تحسن فى صفات التيلة أيضاً) — كانت الفرصة الوحيدة للقطن الصعيدى الذى صار فى إمكانه أن يتفوق على الأمريكى ما دامت أثمانها أصبحت متقاربة جداً فضلا عن رخص قيمة شحن القطن الصعيدى خصوصاً الى بلاد القارة الأوربية التى تغزل القطن والتى يسهل الاتصال بها من موانى البحر الأبيض المتوسط وقد وجدت الهند نفسها فى العام الماضى فى هذا المركز وأمكنها استيراد كميات عظيمة غير عادية من القطن المصرى

مستقبل القطن الصعيدى

و بناء على ذلك فان مستقبل القطن العصيدى متوقف على زيادة المنافسة مع الرتب الجيدة من القطن الأمريكى . ويكاد لا يوجد حد تقريباً للتوسع فى طلب القطن الصعيدى ما دامت أسعاره النسبية تبقى عند المستوى الحالى المعقول . والحقيقة أنه لا توجد صعوبة جدية تحول دون ذلك بما أنه أكثر الأصناف غلة بين أقطان العالم وعلى الزراع المصريين أن يجعلوا هذه الحقيقة دائماً نصب عيونهم وهى أن الأسعار النسبية أى نسبة زيادة سعر المصرى عن الأمريكى هى المهمة فى رواج القطن المصرى وأن المحافظة على هذا المستوى النسبى ضرورية جداً

ولقد أتى على القطن المصرى حين فيما مضى كانت أسعاره تعتبر نسبياً أرخص من الأمريكى فكان ذلك سبباً فى أن غزالى القطن استعاضوا عن الأمريكى بالمصرى . ولكن ما سرعان انعكس الأمر فارتفع سعر القطن المصرى ثانياً وانقطعت أسباب منافسته للقطن الأمريكى . ولا يسع مصر أن تسمح بتكرار هذه الحالة مرة أخرى .

ولا يمكن تصريف محصول كبير من الصعيدى إلا بثمن يتفق وثمن الأقطان الأكثر استعمالا وهو ممتاز في هذه الطبقة من الأقطان

ولكن كل هذا لا يصح أن ينقص من قدر وأهمية الكمية الصغيرة نسبياً من الأقطان الناعمة التى لا تزال تنتجها مصر . ويجب عدم التمادى فى سياسة تقييد زراعة القطن التى بدأت بحصر زراعة السكلاريدس فى منطقة معينة فى سنة ١٩٣١ والتى سيتبعها تقييد زراعة بقية الأصناف فى عام ١٩٣٢ . بل يجب تشجيع التوسع فى زراعة الأصناف الجديدة التى تجمع الى طول التيلة وفرة المحصول مثل قطن المعرض وسنما ٤ وغيرهما . إذ لا يزال هناك متسع لانتاج كمية صغيرة نسبياً من أجود أصناف القطن المصرى والتى سيكون لها من سعرها العالى بوجه عام ما يعوض على زراعيها قلة محصولها

والعامل ذو الأهمية العظمى فى الموقف الحالى هو الأمل المعقود على صنف جيزة ٧ الجديد من حيث كونه جمع الى المحصول الوافر الذى يضارع محصول الصعيدى جودة التيلة التى تقرب من تيلة السكلاريدس غير أن الوقت لم يحسن بعد للتهكن عما اذا كانت تلك الآمال المعقودة على جيزة ٧ ستحقق . ولكنها اذا تحققت فان مصر أمامها مستقبل زاهر . ولا شك فى أن العالم سيرحب بالأقطان الناعمة ذات المحصول الوافر وذات الأسعار النسبية القريبة من سعر الصعيدى القديم كترحيبه بالأقطان الصعيدية التى يكون سعرها مماثلا لسعر الجيد من الأقطان الأكثر استعمالا ؟